

عجالة المعرفة

في أصول الدين

تأليف

الشيخ الإمام الفقيه العلامة

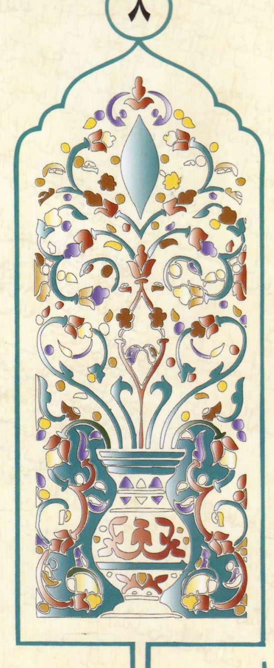
ظهير الدين أبي الفضل

محمد بن سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي

من أعلام القرن السابع الهجري

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي



مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

سلسلة ذخائر «تراثنا»
(٨)



في أصول الدين

تأليف

الشيخ الإمام الفقيه العلامة

ظهير الدين أبي الفضل

محمد بن سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي

من أعلام القرن السابع الهجري

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

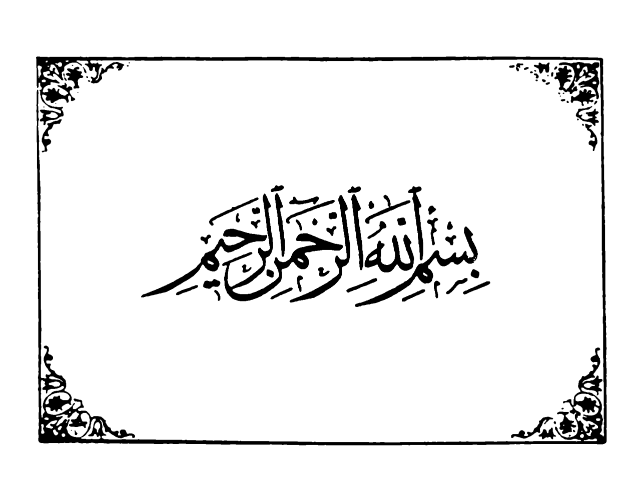
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث



١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

بيروت ـ بئر العبد ـ مقابل بنك بيروت والبلاد العربية
تلفاكس: ٨٢٠٨٤٣ ـ خليوي: ٨٩٠٨٢٠ ـ ٠٣ ـ ص.ب: ٣٤/٢٤


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة المؤسّسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين علىٰ نعمه وآلائه ، وأفضل الصلاة والتسليم علىٰ محمّد سيّد أنبيائه ، وعلىٰ الأئمّة المعصومين من آله خلفائه .

وبعد ، فالمكتبةُ الشيعيّة الإماميّة ، تَزخَرُ بالمؤلّفات الأُصوليّة الكلامية ، لِما لمسائل علم الكلام من بالغ الأهمّيّة ، فمعرفتها من الواجبات العينيّة ، التي تجب علىٰ كلّ مسلم بالأدلّة العقلية القطعية .

ولقد تفنّنَ علماء الكلام في بلورة هذا العلم ، وأبدعوا في عرض مناهجه ، وسبك كتبه ، كلٌّ حَسَبَ قناعته ، وأُسلوبه بما يُناسب زمانه ، ومدارك أهل عصره .

والمتتبّع الذي يجوسُ خلال معاجم تراجم علماء الكلام ، وفهارس كتب الأعلام ، في مختلف الطبقات وعلىٰ مدىٰ العصور والأعوام ، يقف ـ لكلّ واحد ـ علىٰ كتاب أو أكثر في هذا العلم الشريف .

والمتوغّل في الثروة الكلاميّة الموجودة ، يعرف دلالتها علىٰ ما ذكرنا من اختلاف المناهج ، وتعدّد الأساليب ، بوضوح ، ويطمئنّ علىٰ أنّ المفقود منها ـ وهو ليس بالقليل ـ قائمٌ علىٰ ذلك .

ومن العيّنات القيّمة التي ـ تشهد علىٰ ما قلنا ـ هو كتاب «عجالة المعرفة في أُصول الدين» تأليف الإمام ، ظهير الدين ، محمّد ابن الإمام قطب الدين سعيد بن هبة الله ، الراونديّ ، من أعلام القرن السابع الهجري .

فقد كان في عداد المفقود من التراث ، حتّىٰ لم يُذكر اسمه في شيء من الفهارس أو المعاجم ، سواء القديمة منها أو الحديثة ! وهو كتاب بديع في

نهجه وعرضه للقواعد الكلامية ، بما لم يسبق له مثيل في ما سبقه من الكتب الكلامية .

مع أنّه يعتمد عنصر الإيجاز ـ غير المُخِلّ ـ بما يُناسب عنوانه «العُجالة» مع الالتزام بقوّة العبارة ، وأدائها المتميّز بالبلاغة العالية ، والفصاحة المتينة .

فهو ـ بكلّ مميّزاته ـ يمثّل قُلّةً رفيعةً بلغتها الثقافة الكلاميّة عند الطائفة في عصر المؤلّف ، ممّا يدلّ علىٰ وجود الجذور الرصينة والثابتة لعقائدها منذ القدم ، وعدم انفصام عُرىٰ السلسلة الذهبيّة المتواصلة في حلقاتها ، برغم الإرجاف الذي يُحاول أن يوحيَهُ الجاهلون المعادون للعلم وأهله ، والمرجفون بالحقّ وحزبه .

ولا غرو في كلّ ذلك من مثل المؤلّف الإمام الراوندي ، الذي ينتمي إلىٰ بيئةٍ علميّة وبيت عريق في الطائفة من أشهر الأُسر الشيعية في عصرها .

ولقد ازدانت مجلّة «تراثنا» بنشر هذا الكتاب النادر ، لأوّل مرّة ، محقّقاً علىٰ صفحاتنا في حقل «من ذخائر التراث» في العدد ٢٩ ، وهو الرابع من سنتها السابعة ، شوّال ـ ذي الحجّة ١٤١٢ هـ ، في الصفحات ٢٠١ ـ ٢٤٠ .

ونقوم بنشره ثانية ، ضمن ما التزمنا نشره مستقلّاً من المنشور هناك ، ولتعميم الفائدة ، مزداناً بمراجعة ثانية ، وبإضافات مهمّة وفهارس فنّيّة ، تزيد من قيمة العمل وكماله .

والله المأمول للقبول بإفضاله ، وله الحمد في الآخرة والأُولىٰ بمحمّد وآله .

مؤسّسة آل البيت عليهم السلام

لإحياء التراث

مقدّمة التحقيق :

بِسْم اللهِ الرَحْمٰن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لدينه الحقّ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين الذي جاء بالصدق، وعلى الأئمة المعصومين من آله حجج الله على الخلق.

وبعد، فممّا وفّقني له ربّي أنْ وقفتُ على هذا الكتاب القيّم، فوجدتُه من نوادر تُراثنا الغالي.

فهو نادِرٌ حيثُ لم يُعرف من ذي قبل، ولم توجد له نسخة، بل لم يذكر اسمه في شيء من الفهارس، حتى فات «الذريعة» لشيخنا الامام الطهراني على سعة تتبعه قدّس الله روحه.

وهو نادرٌ في نسبته الى مؤلّفه الموصوف (بالإمام العلاّمة الفقيه).

وهو نادِرٌ في أُسلوب تأليفه ومنهج ترتيبه الرائع.

وقد وفّقني الله جلّ اسمه للعمل فيه، فكانَت حصيلةُ الجهد الذي بذلته، ما أُقدّمه بهذا الشكل.

والله هو المسؤول أن يتقبّل عملنا بأحسن القبول، وأن يوفقنا للمزيد من فضله المأمول بمحمد وآله.

١ ـ مع المؤلّف

١ ـ اسمه وأوصافه:

قال الشيخ منتجب الـدين: محمّد بن سعيد بن هبة الله، الراوندي، الشيخ، الإمام، ظهير الدين، أبو الفضل، ... ، فقيهٌ، ثِقةٌ ، عَدْلٌ، عَيْنٌ[١].

والشيخ منتجب الدين من معاصري المؤلف.

ووصفه تلميذه القطب الكيدري بـ «الشيخ الإمام»[٢].

ووصفه كاتب هذه النسخة بـ «الإمام السعيدالعلاّمة»[٣].

٢ ـ لقبه:

هو مُلَقَّبٌ بـ «ظهير الدين» كما عرفنا في نص المنتجب، إلاّ أنّ كاتب هذه النسخة لقَبه بـ «قطب الدين» فليلاحظ[٤].

---

(١) فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم: ١٧٢ رقم ٤١٨ وقد تناقل العلماء هذا النصّ، فانظر: أمل الآمل، للحر العاملي ٢ / ٢٧٤ رقم ٨٠٧ والفوائد الرضوية للقمي: ٥٣٧ والثقات العيون للطهراني: ٢٦٥.

(٢) سيأتي نقل كلامه عند ذكره في تلامذة المؤلّف.

(٣) لاحظ خاتمة النسخة من كتابنا هذا.

(٤) لاحظ نهاية هذه النسخة.

٣ ـ كنيته :

كنّى نفسه بـ «أبي الفضل» كما في إجازته لبعض تلامذته[٥] وكذلك كنّاه منتجب الدين كما عرفنا .

٤ ـ نسبته :

نُسب المؤلّف «راوندياً» وهي نسبة أُسرته جميعاً، و «رَاوَنْدُ» المنسوب إليها بفتح الراء والواو، بينهما الألف، وسكون النون، وفي آخرها الدال [المهملة] ـ كما قال السمعاني : ـ قرية شيعيّة من قُرى قاشان بنواحي أصبهان[٦] وهي لا تزال قائمةً، وفيها آثار قديمة .

٥ ـ أُسرته :

«الراونديّون» من العلماء كثيرون جدّاً، وأكثرهم ينتسبون الى عائلتين .

إحداهما : علوية النسب، وجدّهم أبو الرضا فَضل الله بن علي الراوندي الحَسَنيّ (ت بعد ٥٧١) .

والأُخرى : عائلة القطب الراونديّ (ت ٥٧٣) والد المؤلّف .

وإليك أسماء مَنْ وقفنا على اسمه من عائلة المؤلّف :

١ ـ أبوه :

الشيخ الإمام، قُطْب الدين، أبو الحسين، سعيد بن هبة الله، الراونديّ، الفقيه، المتكلّم، الفاضل في جميع العلوم، والمصنّف في كلّ نوع، توفّي سنة (٥٧٣) وهو صاحب «الخرائج والجرائح» و «فقه القرآن» وغيرهما من المؤلفات

---

(٥) سنقف على نصّ الإجازة عند ذكر التلميذ المذكور.

(٦) الأنساب، للسمعاني ص ٢٤٥ ب .

الكثيرة الممتعة.

ترجم له الشيخ منتجب الدين في الفهرست (ص ٨٧) رقم (١٨٦)، وفي تاريخ الريّ، على ما نقله ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ١٨٠)، وترجم له ابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب (٤/ ٦٣٩) رقم (٢٧٩٩).

يروي عنه أبناؤه، وكثير من معاصريه.

٢ ـ أخوه:

الشيخ، نصير الدين، أبو عبدالله، الحسين، العالم الصالح، الشهيد، ترجم له المنتجب في الفهرست (ص ٥٦) رقم (١١١)، ولاحظ الثقات العيون (ص ٧٥)، وشهداء الفضيلة للأميني (ص ٤٠).

٣ ـ أخوه:

عليّ، عماد الدين، الفقيه، الثقة.

وكنّاه ابن طاوس «أبا الفَرَج» ونقل رواية أسعد بن عبد القاهر عنه سنة ٦٣٥، وروايته هو عن أبي جعفر محمّد بن علي بن المحسّن الحلبي، في سعد السعود (ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣) ولاحظ: فتح الأبواب في الاستخارات (ص) واليقين (ص ٢٨٠).

لاحظ الفهرست للمنتجب (ص ١٢٧) رقم (٢٧٥)، والثقات العيون (ص ١٩٠).

٤ ـ أخوه:

أبو سعيد، هبة الله بن سعيد بن هبة الله بن الحسن الراونديّ.

ذكره في الروضات.

٥ ـ ابنه:

محمّد بن محمّد بن سعيد بن هبة الله الراونديّ.

وقع راوياً عن أبيه المؤلّف كما سيأتي في الرواة عنه.

٦ ـ ابن أخيه:

محمّد بن علي بن سعيد، الشيخ، برهان الدين، أبو الفضائل، الفاضل، العالم.

ذكره المنتجب في الفهرست (ص ١٧٢) رقم (٤١٩).

تنبيهٌ:

ولا بُدّ أنّ يُميّز المؤلّف عن «محمّد بن سَعِيد بن هبة الله بن دعويدار القمّي القاضي» وفي نسخة «بن سَعْد».

وهو مترجم في الفهْرست للمنتجب (ص ١٨٥) رقم (٤٧٩) وهو من «آل دعويدار» أُسرة علمية عريقة في (قم) أنجبت كثيراً من العلماء والقضاة في القرنين الخامس والسادس.

فلاحظ الفهرست للمنتجب (ص ١١) هامش (٣).

٦ ـ مشايخه:

يروي عن أبيه القطب الراوندي.

وقد وقع في سند رواية أوردها ابن العديم في ترجمة أبي جعفر الحلبي[٧]، من تلامذة الشيخ الطوسيّ:

قال ابن العديم: أخبرنا أبو المؤيّد، محمّد بن محمود بن محمد، قاضي خوارزم، قال: أخبرنا محمّد بن محمّد بن سعيد الراوندي، قال: أخبرني والدي، محمّد بن سعيد بن هِبة الله، الراوندي، قال: أخبرني والدي، قطب الدين، سعيد بن هبة الله بن الحسن، الراوندي، قال: أخبرنا الشيخ أبو جعفر

---

(٧) هو محمد بن علي بن المحسّن، أبو جعفر الحلبي، ترجم له المنتجب في الفهرست: ١٥٥ رقم ٣٥٧ وصرّح برواية القطب الراوندي عنه، فلاحظ.

الحلبيّ، قال:

أخبرنا الشيخ، الفقيه، الثقة، أبو جعفر، محمّد بن الحسن، الطوسيّ، قال: أخبرنا الشيخ المفيد، محمّد بن محمّد بن نعمان الحارثي، قال: أخبرنا أبو الطيب، الحسين بن علي بن محمّد، التمّار، عن محمّد بن أحمد، عن جدّه، عن عليّ بن حفص المدائني، عن إبراهيم بن الحارث، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «لا تُكْثروا الكلامَ بغير ذكر الله، فإنّ كثرةَ الكلام بغير ذكْر الله قسوة القلب، وإنّ أبعد الناس من الله القلب القاسي»[٨].

وهذا الحديث هو أوّل أحاديث كتاب أمالي الطوسي ج ١ ص ٣ ح ١.

وقد صرّح القطب الكيدريّ أنّ المؤلّف يروي كتب أصحابنا عن أبيه. كما سيأتي.

ولا بُدّ أنّ المؤلّف لَقِيَ أعلاماً من رجال الطائفة وروى عنهم إلاّ أنّا لم نقف على شيء من أسمائهم.

٧ ـ الرواةُ عَنْهُ:

روى عن المؤلّف عدّة من العلماء، وقفنا منهم على:

١ ـ ابنه محمّد:

كما مرّ في سَنَد الحديث الذي رواه ابن العديم، ونقلناه سابقاً.

٢ ـ قطب الدين الكيدري:

هو محمّد بن الحسين بن الحسن، البيهقي، الشيخ أبو الحسن النيسابوريّ ذكر في كتابه «بصائر الأُنس بحظائر القُدْس» أنّ له إجازة رواية كتب

(٨) بغية الطلب، لابن العديم: ٤٣٧٥ في الجزء العاشر.

الأصحاب، عن الشيخ الإمام محمّد، بن السعيد بن هبة الله، الراوندي، وهو يرويها عن والده القطب الراوندي.

نقل ذلك الشيخ النباطي في كتابه «الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم»[٩].

٣ ـ الجاسبي القمّي:

الشيخ علي بن محمّد بن علي، رشيد الدين، الجاسبي القمّي، الفقيه[١٠].

قرأ على المؤلّف كتاب «النهاية» للشيخ الطوسي، فكتب المؤلّف على نسخته بلاغ القراءة، وأجاز له رواية الكتاب عنه، واليك نصُّ ما كتبه:

«قَرأه عليَّ الشيخُ، الإمام، العالم، وحيد الدين، جمال الإسلام، أبو القاسم، عليّ بن محمّد بن عليّ، الجاسبي، أدام الله سداده.

وأجزتُ له روايتَه عنّي، عن مشايخي، عن المصنِّفِ، رضي الله عنهم.

وقد بيّنْتُ له الطرق في رواياتي عنه.

وكَتَبَ

أبو الفضل الراونديّ

محمّد بن سعيد بن هبة الله الراونديّ

في شهور سنة ثمانين وخمسمائة هجرية

حامداً، مصلّياً، مسلّماً»[١١]

(٩) لاحظ: الثقات العيون: ٢٦٠.

(١٠) ترجمة المنتجب في الفهرست: ١٣٧ رقم ٣١٢.

(١١) جاء نصّ هذه الإجازة في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، التي تصدر في القاهرة، في المجلد الثالث، الجزء الأول، الصادر في شوال سنة (١٣٧٦) عن نسخة من «النهاية» كانت في خزانة محمّد أمين الخونجي في طهران.

وعن النسخة فِلْمٌ في أفلام دانشگاه طهران، برقم ٢٠٩٥، ولاحظ الذريعة: ٢٤/٤٠٤.

و «جاسْب» المنسوب إليها الشيخ الراوي، من قُرى مدينة «قم» وهي قائمة آهلة حتى الآن.

٤ ـ أبو طالب ابن الحسين الحسيني:

ذكر شيخنا العلّامة الطهراني: أنّه وجد على نسخة من «النهاية» للشيخ الطوسي، محفوظة في مكتبة «مَلك» في طهران: أن (أبا طالب) المذكور تلميذ الراوندي محمد ـ المؤلّف ـ.

وأنّ أبا طالب أجاز تلك النسخة لكاتبها محمّد بن الحسين بن محمّد بن الحسن في سنة (٦٣٣)[١٢].

٥ ـ عليّ بن يوسف بن الحسن، علاء الدين:

نسخة من «نهج البلاغة» رقم ٥٦٩٠، في المكتبة المرعشية ـ قم، كما في فهرسها ١٥/٨٧، ومصوَّرات من بعض صفحاتها في نهاية ذلك الجزء بالأرقام ٤٣ ـ ٤٩.

وعلى النسخة قراءات وإجازات وبلاغات إنهاء من:

١ ـ يحيى بن أحمد بن يحيى بن سعيد.

٢ ـ أبو الفضل الراوندي

٣ ـ سعيد بن هبة الله بن الحسن [القطب الراوندي].

ونصّ بلاغ قراءة أبي الفضل وإجازته لروايته:

«قرأ عليَّ الشيخ الإمام علاء الدين جمال الحاجّ والمحرمين، عليّ بن يوسف بن الحسن دام توفيقه وإلى كلّ طريقه هذا المجلّد قراءة محقّق مدقّق.

وأجزت له روايته عنّي عن جماعة عن المصنّف رضي الله

---

(١٢) لاحظ الذريعة: ٢٤/٤٠٤.

عنهم وعنّا.

وكتب

أبو الفضل الراوندي

[حامداً]»

وقد ترجم صاحب الرياض للمجاز في رياض العلماء ٤/٢٩٣ وذكر هذه الإجازة بعينها، وتحدّث عن تلك النسخة بتفصيل.

ونورد ـ في النماذج المصوَّرة الآتية ـ صورة خطّ المؤلّف من هذه النسخة، وكذلك صورة خطّ والده القطب الراوندي الموجودة في نفس النسخة.

٧ ـ مؤلّفاته:

١ ـ هذا الكتاب «**عجالة المعرفة في أُصول الدين**»: وقد ذكره صديقنا الفقيد المغفور له العلّامة المفهرس السيّد عبد العزيز الطباطبائي رحمه الله [١٣].

٢ ـ **الأربعون حديثاً**: ذكره السيّد الطباطبائي رحمه الله، وقال: يوجد في المكتبة المركزية لجامعة طهران، ضمن المجموعة ٢١٣٠/٣، من ٢١ ـ ٣٢، بخطّ العلّامة الجليل سردار كابلي رحمه الله سنة ١٣٤٥ هـ، ذكرت في فهرسها ٧٧٣/٩ [١٤].

وممّا يذكر أنّ السيّد قد ترجم للمؤلّف ضمن ترجمة والده الإمام قطب الدين الراوندي، شارح نهج البلاغة، كما ترجم لسائر أفراد الأُسرة في حلقة من مقاله «نهج البلاغة عبر القرون» [١٥].

---

(١٣) نهج البلاغة عبر القرون / ٧، للطباطبائي، مجلّة «تراثنا» العددان ٣٨ ـ ٣٩، ص ٢٩٥.

(١٤) نهج البلاغة عبر القرون / ٧، للطباطبائي، مجلّة «تراثنا» العددان ٣٨ ـ ٣٩، ص ٢٩٦.

(١٥) لاحظ المصدر السابق.

٢ ـ معَ الكِتاب

١ ـ مَوْضُوعُهُ:

يبحث الكتاب عن أُصول الدين، والعلم المتكفّل لمثل هذا البحث هو «**علم الكلام**».

ويتميّز ـ بينَ العلوم ـ بوجوبه العينيّ على كلّ مُنْتَمٍ إلى الدين الإسلاميّ الحنيف، بل على كلّ إنسان يتمتّع بنعمة العقل، ومخاطب بنداء الضمير والفطرة، حيثُ تدعوه إلى البحث عن المسائل الأساسيّة المطروحة في هذا العلم.

وقد سلك العلماء مناهج عديدةً للوصول إلى «إثْبات هذه الحقيقة» وتوضيح هذا الوجوب، وإيصال ذلك الخطاب، وتوجيه تلك الدعوة.

ويمكن اختصار القول في ذلك بأنّ الالتزام بعقيدة محدّدة، هو الأساس اللازم ليرسم الإنسان خُطّةً معيّنة يسير عليها في حياته، وكلّما كان الأساسُ قويماً رصيناً، كانت الخطةُ المبتنيةُ عليه والمرسومة حَسَبَه موصلةً، شاملةً، موثوقةً.

ومن الواضح، أنّ الإنسان ـ مهما كانت اتّجاهاته وقدراته وتطلّعاته ـ فإنّه مجبول على الفطرة السليمة، وموهوب له العقل الهادي، فهو ـ لو خُلّيَ وطبعه ـ يحسّ بهاجس هذين العاملين، فلا بُدّ أن يحسّ بضرورة مثل هذا المعتقَد، ويتوجّه إلى لزوم مثل تلك الخطّة.

وإنّ من أهمّ ما يعتني به علماءُ الكلام، ويُحاولون إبراز قدراتهم العلمية، وإبداعاتهم المنهجيّة فيه، هو إبراز هذه الحقيقة وإثباتها، ولهذا ـ بعينه ـ اختلفت مناهجهم، وتعدّدت أساليبهم في عرض الكتب والمؤلّفات.

❊ ❊ ❊

٢ ـ منهج المؤلّف:

وقد أبدع المؤلّف في رسم منهج فريد، يعتمد عنصر «**الحاجة**» التي يحسّها كلّ إنسانٍ في وجوده، فهو ليس بمستغنٍ عمّن سواه، وهذا إحساس فِطريّ، وبديهيٌّ، غير قابل للإنكار، وقد ذكّر الله تعالى بهذا الإحساس في قوله: ﴿**يا أيُّها النّاسُ، أنْتُمُ الفُقَراءُ إلىٰ اللهِ، وَاللهُ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيْدُ**﴾ سورة فاطر (٣٥) الآية (١٥) وقوله تعالى: ﴿**واللهُ الغَنِيُّ، وَأَنْتُمُ الفُقَراءُ**﴾ سورة محمّد (٤٧) الآية (٣٨).

ثمّ إنْ كانَتْ «**الحاجةُ**» محسوسةً، فطرياً، فإنّ رفضها ونفيها أمر مطلوب للإنسان، لأنّها نقصٌ ملموس، ولذلك كان «**الكمالُ**» الذي يضادّه أمراً مطلوباً، بالطبع الأولي، والفطرة السليمة، بل هو من المقاصد العالية والشريفة للإنسان على الأرض.

وهذا الإحساس هو الذي تؤكّد عليه الشرائع بأنبيائها وكتبها، وإرشاداتها، ومدارسها، وما تملك من سُبُلٍ، وطُرُقٍ، وأدوات، وعوامل.

ولا بُدّ للإنسان أن يتجاوز حدّ «الحاجة» وما فيها من نقص، ويصل إلى الكمال، فيكون «غنيّاً بالله عمّن سواه» كيْ يليق بمقام «الخلافة عن الله» في الأرض، وإلّا: فالفقر سواد الوجه في الدارين، كما ورد في الأثر الشريف[١٣].

٣ ـ أُسلوب الكتاب:

وعلى أساس من ذلك المنهج القويم، والراسخ، والمتين، ألّف الشيخ الإمام المؤلّف كتابه القيّم «**عجالة المعرفة**» هذا الذي نقدّم له.

وقد اتّخذ له أُسلوباً رائعاً، في جانبَي العبارة، والترتيب:

---

(١٣) حديث نبويّ، لاحظ: سفينة البحار، للقمي ٢/٣٧٨.

ففي العبارة:

لا تجد أيّ تعقيد، أو غرابة، أو صعوبة، بل على العكس من كلّ ذلك، يُحاول التوضيح والتيسير، والتقريب.

ويعتمد على الحجّة والاستدلال على كلّ حكم في كلّ قضيّة، حتى لا نجد فيه أمراً، غير مستدلٍ عليه، على الإطلاق.

وهذا ـ مع الالتزام بالاختصار الشديد والوجازة البليغة ـ أمر مُلْفِت للنظر، ويدل على عبقرية أدبية فائقة.

ومن جهة أُخرى لا تكاد تجد في كلّ الكتاب ـ على استيعابه لموضوعات أُصول الدين كلّها ـ جملة زائدة مستغنىً عنها.

وهذا ـ أيضاً ـ يدلّ على نَباهة ودقّة وعمق.

وفي الترتيب:

حيث عمد إلى ربط فصول الكتاب، على اختلاف مواضيعها وبحوثها، بشكل يلمس القارئ أنّها حلقات مترابطة في قلادة واحدة.

فهو ـ في نهاية كلّ فَصل ـ يمهّد للفصل التالي، بحيث يوحي للقارئ «منطقية» ترتيب الفصول، كما هو الحال في ترتيب مقدّمات قياس برهانيّ متكامل.

وهذا ما يجعل القارئ يتابع الكتاب، متنقلاً من فصل إلى آخر بيُسْر، ورغْبة، واستيعاب.

ففي مقدّمة الكتاب:

أورد الاعتماد على الأساس الذي اعتبره «**منهجاً**» لتفكيره، وهو إثبات «**أصل الحاجة**» الذي يتوصّل به إلى «المعْرفَة» ولزومها وضرورتها.

وفي الفصل الأوّل:

وعلى ذلك الأساس، أثبت وجود الصانع، وأثبت له الصفات **الإلٰهيّة**، الثبوتيّة الجلاليّة، والسلبيّة الإكراميّة.

ومهّد في آخر الفصل للحاجة إلى «**النبوّة**» باعتبارها طريقاً الى «**الكمال**» المنشود.

وفي الفصل الثاني:

دخل في بحث «**النُبوّة**» وخصائصها، ولوازمها.

ومهّد في نهايته «**للإمامة**» باعتبارها استمراراً لأداء مهمّة هداية الأُمّة.

وفي الفصل الثالث:

دخل في بحث «**الإمامة**» وتحديد شرائطها، وتعيين المتأهّلين لها، وهم «**الأئمة الإثنا عشر**» حتّى الإمام الثاني عشر، الذي أثبت صحّة «**غَيْبته**» وأسرارها.

وفي نهاية الفصل مهّد للبحث عن «المعاد» وشؤونه، على أساس أنّ الداعي إلى وجود الامام، وهو حفظ النظام، لا يتمّ إلّا بثبوت الجزاء، من ثواب للطاعة، وعقاب للعصيان، إلى آخر ما تستتبعه من أُمور.

وفي الفصل الرابع:

يدخل في البحث عن «**العدل والوعد والوعيد**» وما يترتب على ذلك من شؤون «**المعاد**».

مستنداً إلى أنّ «**الكمال**» البشري المنشود، لا يتوصّل إليه إلّا بوجود

ذلـك، إذ لولاه لَمَـا استقرَّ للتكليف والنظام أثر منظور، ولم يفرق بين الحقّ والباطل، ولا بين المعصية والطاعة، فلم يتوصّل إلى «الكمال» المنشود.

وهكذا قدّم المؤلّف في هذه الرسالة مجموعة موجزة عن «**أُصول الدين**» الاعتقادية: التوحيد والنبوّة والإمامة والعدل والمعاد.

٤ ـ أهمّيّة الكتاب:

وبَعْـد الالتفـات إلى أنّ الكتـاب واحد من عيون التراث الكلامي في المكتبة الإسلامية.

وواحد من مؤلّفات علمائنا، التي كانت من الكنوز المخفيّة.

فإنّ أهمّيّتـه ليس في تلك الجـوانب، فحسب، بل باعتباره دالّاً على اتّصـال حلقـات «**العقيـدة الشيعيّـة الإمامية**» وتواصل حلقاتها المعرفية، عبر القرون، إذْ يمثّل هذا الكتاب هذا الفكر في القرن السـابع الهجريّ، وبنفس العمق والقوة والأبعاد التي يتمتّع بها في القرن الحاضر، والحمد لله.

٥ ـ اسم الكتاب:

جاء في آخر النسخة المعتمدة ما نصّه: نجز تحرير هذه الرسالة، وهي مختصر «**عجالة المعرفة**».

والظاهر أن أضافة كلمة «مختصر» إلى «عجالة المعرفة» إضافةٌ بيانيّة، أي المختصر الذي هو العجالة، وليست إضافةً لاميةً حتى يكون هذا مختصراً لكتاب آخر مسمّىً بالعجالة.

إذ لم نجد في ما بأيدينا من مصادر التراث كتاباً آخر بهذا الاسم.

كمـا أنّـه يبعّـده تكـرار المؤلّف في هذا الكتاب التعبير بأنّه لا يتحمل التفصيل، ممّا يدلّ على أنّ بناءه على الإيجاز والاختصار.

مع أنّ لفظة «العجالة» تقتضي أن يكون وضع الكتاب المسمّى بها على

الايجاز فلا مورد لأن يختصر منها كتاب آخر.

فإنّ «العجالة» ـ بضم العين وكسرها ـ تأتي في اللغة لمعانٍ:

منها: أن يعجّل الراعي من الرغْي لبناً إلى أصحاب الغنم قبل أن تروح إليهم.

ومنها: ما تعجَّلْته من شيء، كطعام يُقدّم قبل إدراك الغذاء.

ومنها: ما تزوّده الراكب مما لا يُتعبه أكله كالتمر والسويق، لأنّه يستعجله، أو لأنّ السفر يعجّله عمّا سوى ذلك من الطعام المعالج[١٤].

وتستبطن الاختصار، والاقتصار على الجاهز من الحاجة.

والمناسب لاسم الكتاب، أنّه يؤدّي دوراً جاهزاً في «المعرفة» بشكل يغني عمّا سواه بصورة مستعجلة.

وقد سمّيت كتب تراثيّة بهذا الاسم «العجالة» منفردةً، أو مضافة إلى شيء[١٥].

ولم يرد اسم هذا الكتاب في شيء من فهارس الكتب والمخطوطات إلّا في فهرس مكتبة جامعة طهران المركزية، حيث توجد النسخة المعتمدة[١٦].

٦ ـ نسخة الكتاب:

النسخة المعتمدة للكتاب هي نسخة فريدة، موجودة في مجموعة كبيرة معروفة باسم «الدستور» وهي برقم (٢١٤٤) في المكتبة المركزية لجامعة طهران.

وتقع رسالتنا في الصفحات (٤١٥ ـ ٤٢٤).

---

(١٤) لسان العرب، مادة (عجل): ١٣/٤٥٣.

(١٥) لاحظ فهرس الفهارس والأثبات، للكتاني ج٣: ٣١٤ ـ ٣١٥.

(١٦) فهرست كتابخانه مركزي دانشگاه طهران: ٩/٨٠٤.

وقد جاء في نهايتها ما نصّه:

«قد نجز تحرير هذه الرسالة، وهي مختصر «عجالة المعرفة» من تصانيف الإمام السعيد العلّامة، قطب الدين، محمد، ابن الإمام الصدر، السعيد، حجّة الحقّ، هادي الخلق، قطب الدين، شيخ الإسلام، أبي الحسين، سعيد بن هبة الله بن الحسن، الراوندي، قدّس الله تعالى أرواحهم. بحقّ محمد وآله الطاهرين، صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين الطيّبين الطاهرين، وذلك في بعض من يوم الخميس ثامن عشر شوّال، تمّ بالخير والإقبال سنة ٩٨٦[١٧] [١٨].

٧ ـ تحقيقه:

قمنا في سبيل إحياء هذا الكتاب بالأعمال التالية:

١ ـ ضبط نصّه، حسب النسخة الفريدة.

٢ ـ تقطيعه بشكل تبدو قوّة بناء الجملة فيه، ويبدو نسْق مطالبه المعروضة وفق القانون المنطقي، باعتباره كتاباً يعتمد الحجّة والدليل في كلّ قضاياه.

وقد أشرنا إلى اعتماد المؤلّف لهذا الأسلوب في تأليف الكتاب.

٣ ـ تصحيح ما بدا من عبارته، إمّا بتعديل النصّ مباشرة، ثم الإشارة إلى ما كان في النسخة في الهوامش.

أو بجعل ما أضفناه على النصّ بين معقوفتين.

٤ ـ وقد أعربنا تمام المتن، إبرازاً لأهمّيّته، وإسهاماً في توضيح مراده.

---

(١٧) كتب هنا: «قوبل».

(١٨) فهرست كتابخانهٔ مركزي دانشگاه طهران ٩ / ٨٠٤.

٥ ـ ووضعنا له هذه المقدّمة المحتوية على الحديث عن المؤلّف ثمّ عن الكتاب، سعياً في التعريف بالمؤلّف بأوسع ما بالإمكان، ومن خلال ما وقع في أيدينا من أدوات ومصادر.

٦ ـ ونرى لزاماً علينا أن نقدِّم وافر التقدير إلى سماحة العلّامة المحقِّق السيّد الطباطبائي، حيث أسعفنا بمعلومات قيِّمة عن المؤلّف، ووضع تعليقاته القيِّمة على كتاب «الفهرست» لمنتجب الدين ـ الذي حقّقه قبل سنوات ـ فاستفدنا منها.

ونحن إذ نشكر الله على هذا التوفيق، حيث ادّخر هذا الكتاب القيّم لنعمل في إحيائه، نسأله أن يسهّل لنا الطريق لما يحبّ ويرضى، وأن يتقبّل أعمالنا، ويغفر ما سلف من سيّئاتنا، ويعصمنا فيما بقي من عمرنا، ويحشرنا مع الصالحين، بحقّ محمد وآله الطاهرين.

وقد تمّ تحقيقه والتقديم له يوم الجمعة العشرين من شهر شعبان المعظّم سنة ثلاث عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبويّة المقدّسة.

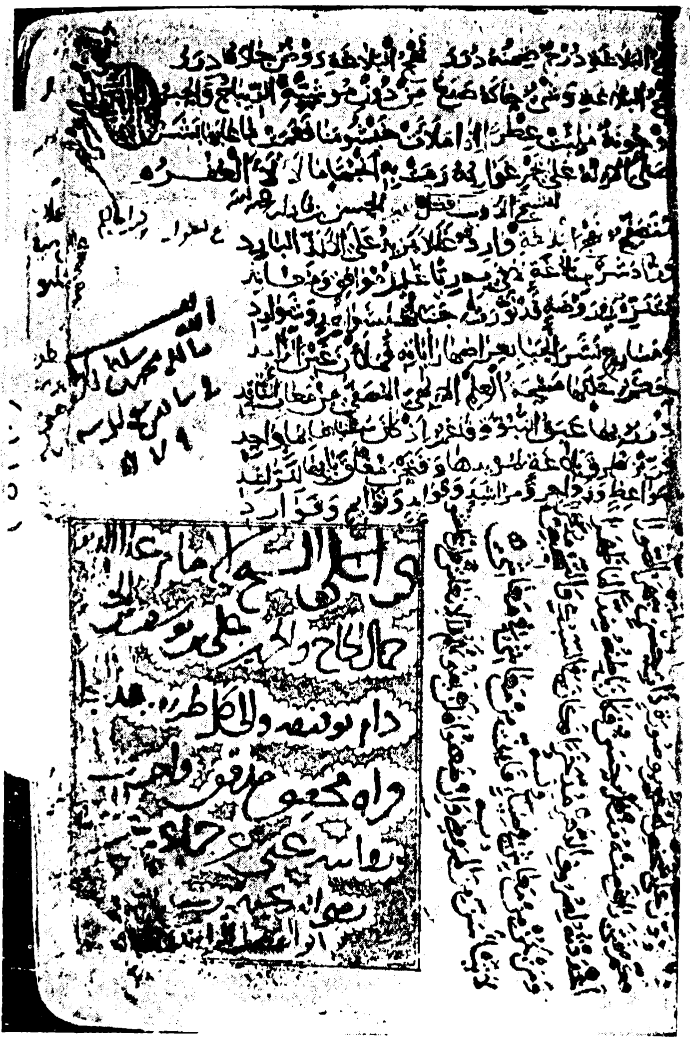
وكَتَبَ
السيّد محمّد رضا الحُسينيّ
حامداً مُصَلّياً

صورة الورقة الأولى من مخطوطة «عجالة المعرفة»

في اولا من الصديقين عليه الصلوة والسلام وكما كان الناس فريقين
فريق في الجنة وفريق في السعير فلابد من طريق لكل
فريق وذلك هو الصراط الذي وصف بانه ادق من
الشعر في هذه الدار لنظيره وهو الطريقة الوسطى
التي هي واسطة بين الافراط والتفريط فمن عبر
السالك هذا الصراط الذي هو بين التفريط والافراط
عبر ذلك الصراط كالبرق الخاطف ومن كان متمكنا
في الطرف عابرا يكون هناك كذا كما قال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يموت المرء على ما عاش عليه ويحشر
على ما مات عليه ثبتنا الله تعالى بالقول الثابت
في الحيوة الدنيا وفي الآخرة واقامنا على الصراط
المستقيم انه رؤوف رحيم

قد تم تحرير هذه الرسالة وهي مختصر عجالة المعرفة
من تصانيف الامام السعيد العلامة قطب الدين محمد
بن الامام الصدر السعيد حجة الحق هادي الخلق
قطب الدين شيخ الاسلام ابي الحسين سعيد بن هبة الله
بن الحسن الراوندي قدس الله تعالى ارواحهم
بحق محمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهما
وسلامه عليهم اجمعين الطيبين الطاهرين
والحمد لله رب العالمين

صورة الورقة الأخيرة من مخطوطة «عجالة المعرفة»



مصوَّرة الورقة الأخيرة من نسخة «نهج البلاغة»

تظهر فيها إجازة المؤلِّف ظهير الدين أبي الفضل الراوندي

مصوَّرة الورقة الأخيرة من نسخة «نهج البلاغة»

تظهر فيها إجازة والد المؤلِّف القطب الراوندي

متن الكتاب:

بسم الله الرحمٰن الرحيم[1]

الحَمْدُ للهِ كما هُوَ أهْلُهُ، وصَلواتُه على محمّد وآله أجْمعين.

[مُقَدِّمة]:

إعْلَمْ أنَّ العَبْدَ إذا نَشَأَ بإنْشاءِ اللهِ إيّاهُ؛ لا يَخْلُو: إمّا أنْ ينشأَ وَحْدَهُ، أو مع غيره:

ووَحْدَهُ لا يَخْلُو: إمّا أن يكون مُسْتقلاً بنفسه، أو لا يكون.

ومَعْلومٌ أنَّ أكْثَر الناسِ ـ بَلْ كُلّهُمْ ـ يَعْلمُونَ من أنْفُسِهم احْتياجَهم إلى غَيْرهم، وذلِكَ أوَّلُ مَراتِبِ الاحْتياجِ.

وإذا كان وَحْدَه محتاجاً؛ يَعْلَمُ أنَّ المُحتاجَ إليه ممَّن تَنْتَهي إليه الحاجةُ، وهو لا يحتاجُ إلى غيره:

إذْ لَو احْتاجَ إلى غيره لانْتهىٰ إلى غير نهايةٍ، وهو محالٌ.

والذي ينشأ مع غيره يعلمُ أنّ غيرَهُ ـ في حقيقة الحاجة ـ مُشارِكُه، فيعلمُ أنّ حال غيره كحاله في الحاجة.

فيُضْطَرُّ: أنّ المحتاجَ لا بُدَّ [له] من مُحتاجٍ إليه.

---

(١) كتب في النسخة هنا: «ربّ وفّق بحقّ وليّك الرضا عليه الصلاة والتحية والتسليم».

فَصْـلٌ

[في الصانـع وصفاته]

لَمّا ثَبَـتَ أنّ المتغيّرَ مُحتـاجٌ، والعالَم ـ بجميع أَجْزائـه وتركيبه ـ مُتغيّر؛ فهو مُحتـاجٌ، والمحتاجُ لا بُدّ لـه من مُحتاجٍ إليه، وهـو صانعـه.

مسألَةٌ [في غنـاه، ووجوبه، وقدرته]:

ولَمّا ثَبَتَ هـذا؛ فلا بُدَّ أنْ يـكون هو غنـيّاً من كلّ وَجْهٍ:

إذْ بَيَّـنّـا أنَّ الحـاجـة عِـلّةٌ لإثبات المحتـاج إليه، فَهُوَ ـ بِذاتـه ـ مُسْـتَغْنٍ عن كلّ شـيءٍ، فيكون واجبَ الوجـودِ بذاتِه، وكلُّ شـيءٍ سـواه يحتاج إليـه.

وإذا كان مُـؤَثِّراً؛ فلا بُدَّ أنْ يكـونَ تأثيرهُ على وَجْـهٍ يَصِحُّ أنْ يفعـلَ ويَصِحُّ أنْ لا يفعـلَ، وهذا معنى كونه قـادراً.

مسـألة [في علمه]:

ولَمّا مَيَّـزَ بين أجزاءِ الأَفْعـالِ، وقَصَدَ بَعْضَـها دُون بَعْـضٍ، وركَّبَها على وَجْـهٍ تَصْلُحُ للنَـفْعِ، واسـتَمَرَّ ذلك منه؛ دَلَّ عـلى كَوْنِهِ عالِمـاً.

❊ ❊ ❊

مسألة [في حياتـه، ووجوده]:

ولَـمّا عُلِمَ أنّه عالمٌ قـادِرٌ؛ ثَبـتَ أنّه **حَـيٌّ، موجـود:**

إذْ يَسْـتحيلُ تصـوُّرُ عالمٍ قادِرٍ غَيْـرَ حَيّ، ولا موجـودٍ.

علىٰ أنّا أثْبَـتْنا ـ أوّلاً ـ وجُوبَ وجـودِهِ، وإذا كانَ المُمْكِـنُ المحتاجُ مَوْجُـوداً؛ فَواجِبُ الوجُودِ ـ الذي لا يحتـاجُ إلى غَيْره ـ بالوجـود أَوْلىٰ.

مسألة [في الإرادة، والاختيار]:

ويتفـرّعُ من كونه حيّـاً، وعالِمـاً أَنَّهُ لا بُدّ أنْ يَعْلَمَ الأشـياءَ كما هِيَ؛ إذْ لا اختصـاصَ لِكَوْنِهِ عالِماً بِمَعْـلُومٍ دُونَ مَعْلـومٍ.

فيَـعْلَمُ ما يُفْضي إلى صَـلاحِ الخَلْقِ، ومـا يُؤدّي إلىٰ فَسـادِهِمْ؛ **فيخْتـارُ** ما يُفْضي إلى صَلاحِهِـمْ، ويُعَـبَّـرُ عنهُ **بِالحَسَـنِ؛** ولا يَخْتارُ ما يُؤدّي إلىٰ فَسـادِهِمْ، وهو **القَبِيْـحُ**.

ثمَّ ذلكَ الاختـيارُ، لا يَخْـلُو: إمّا أنْ يتعلّـقَ بِفِعْـلِه، أوْ بِفِعْـل غيره:

فما يَتَعَـلَّقُ بِفِعْلِهِ يكُونُ عِلْـمُهُ بحُسْـنِهِ داعِياً إلى فِعْلِـهِ؛ فيُسـمّىٰ **مُريْـداً**.

وما يَتَعَـلَّقُ بِفِعْل غيره، يُعْـلِمُهُ أنَّ صَلاحَهُ في بَعْـضٍ، وفَسـادَهُ في بَعْـضٍ، فيكونُ إعْلامُـهُ، **أمْراً، ونَهْيـاً، وخَبَراً**.

ويُسـمّىٰ كارِهـاً؛ إذا تَعَـلَّـقَ عِلْمُهُ بِقُبْـحِ شيءٍ، ويَصْرِفُـهُ علمُـه عنه، أو ينهىٰ عنـه غيرَه.

مسـألة [في الإدراك]:

وعِلمُـهُ ـ أيْضاً ـ يَتعَلّـقُ **بالمَعْـدُوم والمَوْجُـودِ:**

فما يَتعلَّقُ بالمَعْدُوم يُسمّىٰ كونُهُ **عالِماً**، فَحَسْبُ.

وما يَتعَلّقُ بالمَوْجُود **المُدْرَكِ** يُسمّىٰ كونُهُ مُدْرِكاً.

والسَمْعُ وَرَدَ بأنْ يُوصَفَ ـ تعالىٰ ـ بكونِهِ: **مُدْرِكاً، سَميعاً، بَصيراً**، وإلّا؛ فقد كفانا إثْباتُ كونِهِ عالِماً بجميع المعلومات أنّه يَعْلَمُ المُدْرَكاتِ، والمَسْمُوعاتِ، والمُبْصَراتِ؛ إذْ ليس إدراكُهُ لشيءٍ منها من جهةِ الحاسَّةِ.

مسألة [في القدم ولوازمه]:

وإذا ثَبَتَ أنّه تعالى واجبُ الوجُودِ منْ كلّ وَجْهٍ؛ فلا يَتَوَقَّفُ وجودُه على غيره، فلا يحتاجُ إلى **فاعِلٍ، ولا شَرْطٍ، ولا عِلّـةٍ، ولا زمـانٍ، ولا مكانٍ، ولا غايـةٍ، ولا ابْتـداءٍ، ولا انْتهـاءٍ:**

لأنّ هذه الأشياءَ غيرُهُ، وقد قرَّرْنا أَنّه لا يحتاجُ إلى غيره.

فيكون قديماً ـ موجوداً **أزَلاً**؛ إذْ هو عبارةٌ عمّا لا أوّلَ له، **ولا يزال**؛ إذ هو عبارةٌ عمّا لا آخر له ـ :

إذْ لو توقَّفَ وجودُهُ على الابْتداء والانْتهاء؛ لبَطَلَ وجوبُ وجُودِه، وقد ثَبَتَ وجوبُه.

مسألة [في التوحيد ولوازمه]:

وإذْ قد ثَبتَ وجوبُ وجُودِه؛ فهو **واحِدٌ** من كلّ وَجْهٍ؛ لا ثانيَ له:

لأنّهُ لو كان له ثانٍ واستَغْنىٰ عنه من كلّ وَجْهٍ؛ لَما استَغْنىٰ عنه في العَدَدِ، وهو كونُهما اثْنينِ، وقد فرضناهُ غَنِيّاً من كلٍّ وَجْهٍ.

وأيضاً: لَمَا تَميَّزَ الواحِدُ من اثْنينِ، إذْ كانَ من كلّ وَجْهٍ مِثْلَهُ، فبماذا يَتَمَيَّزُ منه؟!

وإثباتُ ما لا يَتَمَيَّزُ يُفضي إلى الجهالاتِ.

وكما لا ثاني له؛ فلا جُزْءَ له:

لأنّه لو كان له جُزْءٌ؛ لاحْتاجَ إلى ذلك الجُزْءِ؛ فيكونُ محتاجاً إلى غيره، وقد فرضناهُ غَنِيّاً من كُلّ أَحَدٍ.

فقد ثَبَتَ أنّهُ واحِدٌ لا ثاني له، ولا جُزْءَ له.

مسألة [في التنزيه ولوازمه]:

ولَمّا ثَبَتَ غِناهُ وعِلْمُهُ؛ فكُلّ ما يجوزُ على المُحتاج لا يَجُوْزُ عليه:

فلا يَحْتاجُ إلى الجِهَةِ، لِيَشْغَلَها؛ فلا يكونُ جَوْهَراً.

ولا إلى التَرْكيْبِ، فلا يكونُ جِسْماً.

ولا إلى المَحَلّ، فلا يكونُ عَرَضاً.

ولا إلى الزَمانِ؛ إذْ قد ثَبَتَ قِدَمُهُ، فَبَطَلَ عَدَمُهُ.

ولا إلى المَكانِ؛ إذْ هُوَ من لواحِقِ الجِسْمِ.

ولا يَخْتارُ إلّا ما هُوَ صَلاح العِبادِ؛ لِأَنّهُ لا يَحْتاجُ إلى فِعْله. فلا بُدَّ مِنْ أنْ يكونَ قد خَلَقَ الخَلْقَ لِغايَةٍ تُؤدّي إليها حِكْمَتُهُ، وتلكَ الغايَةُ تكونُ كمالَ خَلْقِه.

والطـريقُ إلى ذلك **الكمـالِ** لا يَخْلُو: إمّا أنْ يَفْـعَلَهُ هُوَ، [أ] وْ أنْ يُعَلِّـمنا الطريقَ إليـه:

وما يَفْعَـلُه هُوَ، لا يَخْـلُو:

إمّا أنْ يَفْعَـلَهُ ـ أوّلاً ـ لا مِنْ شَـيءٍ، ويُسمّى ذلكَ الفِعْـلُ **مُخْتَـرَعاً**.

أو يَخْلُـقُ شَيْئاً مـن شَيءٍ، وهو **المُتَـوَلِّدُ**.

والمُخْتَـرَعُ يكـونُ مَبْـدَأَ المُتَوَلّدِ، لأنّـهُ لا بُدّ وأنْ يَبْتَـدِئَ أوّلاً، ثمَّ يَخْلُـقَ منه شيئاً.

فقد عَـرَفْتَ ـ حِيْنَـئِذٍ ـ أَنَّ الملائـكةَ مَلَأٌ خَلَقَـهم اللهُ ـ تعالى ـ لا عن شَـيءٍ، لَمّـا عَلِـمَ أنَّ كُنْـهَ قُـدْرَةِ البَشَـرِ لا يَبْـلُغُ أدنىٰ أثـر؛ جَعَـلَ المـلائِكـةِ واسطةَ المُتَـوَلِّداتِ، وهُم الّذينَ ذَكَرَهُـمُ اللهُ في كتابـِهِ: من حَمَلَة عَرْشِـهِ وسُكّانِ سَماواتِـهِ والذارِياتِ والمُرْسَـلاتِ وغيرهم، ممّن لا يَعْلَـمُـهُمْ إلاّ اللهُ ـ تعـالى ـ كما قـال: ﴿. . . **وما يَعْلَـمُ جُنُـوْدَ رَبِّـكَ إلاّ هُـوَ** . . . ﴾ [الآية (٣١) من سورة المدّثّر (٧٤)].

والمَقْصُـودُ من هذا: أنَّ العَبْـدَ لا يَصِـلُ إلى كمالـِهِ ونجاتِهِ إلاّ:

إمّا بفعلـه، كخلقـه.

[أ]وْ بَعْـثِ الملائكةِ إلى ما يَحْـتاجُ إليه، وإعْلامِـهِ بأنّ كمالـه فيما هـو؟

وهو الكلام في النُبـوّات.

❊ ❊ ❊

فَصْلٌ
في النبوّة

تقتضي حِكْمَةُ الصانعِ - تعالىٰ - إعْلامَ العَبْدِ أَنَّ كماله فيما هُوَ؟

وكَمْ هُوَ؟

وكَيْفَ هُوَ؟

وأيْنَ هُوَ؟

ومتى هُوَ؟

وهذه الأشياءُ ممّا لا تَهْتَدي إليه عُقُوْلُ البَشَر؛ لأنّها تفاصِيْلُ مُقْتَضَى العَقْلِ؛ لِأَنَّهُ يقتضي أَنَّ طَلَبَ الكَمالِ حَسَنٌ، والهَرَبَ من الهَلاكِ واجِبٌ، وَهُوَ دَفْعُ المَضَرّةِ، ولكنّه لا يَهْتَدي إلى طَرِيقِ كُلِّ واحِدٍ منهما - من الكمال والهلاك -.

فيختارُ الحَكيْمُ مَنْ[1] يَسْتَعِدُّ لِقَبُول تفاصِيل الكَمال، ولكنْ بواسطة الملائكة - الّذينَ هُمْ خَواصُّ حَضْرِنه - فيُفضي إليه ما هُوَ سَبَبُ كمالِهِمْ؛ فيُسمّىٰ «نَبيّاً».

وقَبولُهُ من الملائكة يُسمّى «وَحْياً».

وتَبْليغُهُ الى الخَلْقِ يُسمّىٰ «نُبُوّةً».

---

(١) في المخطوطة جاءت كلمة (إنْ) هنا، ويمكن أن تكون شرطية، فليلاحظ.

ولا بُـدَّ أَنْ يكــونَ مِمَّـنْ لا يُغَـيِّرُ ما يُوْحَىٰ إليه، ويُـؤمَنُ عليه مِن الكَـذِبِ، والتَغْيير، ويُسمّىٰ «**عِصْمَـةً**» وهِيَ: **لُطْـفٌ يختارُ عِنْدَه الطاعَـة، ويَصْرِفُهُ عن المَعْصِيَـةِ**، مَعَ قُدْرته على خِلافِـهِ.

فيُظْهِـرُ الله عليه من العِلْـم ما يَدُلُّ على صِدْقه بَعْـدَ دَعْواه، ويكـونُ ذلِكَ خارِقاً للعـادَةِ، ومِمّا يَعْجُزُ عنـه غيرُه؛ فيُسمّى «**مُعْجِـزاً**».

وما يُظهره من الطريـق إلى النجاة والدرجـات، يسمّىٰ «**شـريعة**».

ثمَّ لا تَخْلُـو تلكَ الشريعـةُ من أنْ تتَعَلّـقَ بمصالحِ العَبْـد آجِلاً، أو عاجِـلاً:

فالمَصَـالحُ الآجلةُ تُسـمّىٰ «**عِبـاداتٍ**».

والمَصَـالحُ العاجِلةُ تُسـمّىٰ «**مُعَـامَلاتٍ**».

كما هي مذكـورة في كُتُب الفِقـه.

فَيَضَـعُ كلَّ أمْرٍ مَوْضِعَـهُ، ويُعَلّمُ كلَّ مَنْ يَطْـلُبُ مَبْدأَهُ، ومَعـادَهُ، والطريقَ إليه، ويُنَظِّـمُ الخَلْقَ على نِظـامٍ مُسْـتَقيم.

وتلك الغـايةُ التي يُعْلِمُـنا أنّها كمالُنـا، تُسمّى «**مَعـاداً وآخـرة**».

ويُعـلّمنـا ـ أَيْضـاً ـ مقادِيرَ العِـباداتِ، والمُعَـامَلاتِ، وكيفيّـاتِها، وأيْنَ يَخْتَصُّ بالتَوَجُّـهِ إليه؟ كالقبلة، ومـتى يجبُ؟ كأوقات العِـباداتِ.

ومتى خالفـنا ذلك؛ إلى ماذا يَصِيْـرُ أمرُنا؟ ونَهْلَـكُ هلاكاً دائِـماً؟ أو مُنْقَطِعـاً؟.

هـذه كلُّها ممّـا لا يُعْلَمُ إلاّ بواسِـطةٍ.

فعَلِـمْنا أنّ الخَلْقَ مُحْتـاجُونَ ـ في هذه الوُجُوهِ ـ إلى مَنْ يُعَلّمُـهُمْ

هذهِ الأشياءَ.

فلَمَّا ثَبتَ ـ على الجُمْلةِ ـ وُجُوبُ النُبُوَّة؛ بَقِيَ علينا أنْ نُثْبِتَ نُبُوَّةَ نَبِيِّنا صَلَّى الله عليه وآله وسلّم، وهُوَ:

أنَّ الناسَ ضَرْبانِ:

ضربٌ منهم مَنْ يُنكرُ النبوّة، أصْلاً.

ومنهم مَنْ يُثبِتُها، ولكنّهُ يُنكِرُ نُبُوَّةَ نبيِّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وقد بَيَّنّا أنّ الدليلَ على صِحّةِ نُبُوَّةِ كُلّ نَبيٍ العِلمُ المعجِز.

وإذا تقرَّرَ هذا، فَظُهُورُ مُعْجز نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم أجْلىٰ، وأَمْرُهُ في ذلك أَعلىٰ، فَهُوَ بِالنُّبُوَّة أوْلىٰ.

وَهُوَ: القُرآن؛ الظاهِرُ بَيْنَ ظَهْرانِيّ البَرّ والفاجِرِ، والباهِرُ بِفَصاحَتِهِ على فَصَاحَةِ كُلّ ماهِرٍ.

وغيرُهُ، ممّا ذِكْرُ أَقلّهِ لا يحتملُه هذا الموضعُ، فضلاً عن أكثره.

ولَمّا ثَبتَ ـ بالتَجْرِبَةِ، وعليه البراهِيْنُ المَعْقُولةُ التي لَيْسَ هَيهنا مَوْضِعُ ذِكرها ـ أنَّ الإنْسانَ لا يَبْقى في الدُنيا أبداً؛ فلا بُدَّ أنْ يَرْجِعَ النبيُّ إلى مَعادِهِ، ويَبْقىٰ بَعْدَه مَنْ يَحْتاجُ إلى هذِهِ الأشياءِ وإلى النِظام في أُمُوْرِ الخَلْقِ، فَيُفضي جميعَ ما تحتاجُ إليه أُمّتُهُ إلى مَنْ يُؤمَنُ عليه من التغيير والتبديل.

وهُوَ الكلامُ في الإمامة.

* * *

فَصْـلٌ
في الإمـامـة

إعْلَمْ أَنَّ الوُصُـولَ إلى الكَمـالِ والتَمامِ لا يَحْصـلُ إلاّ بالنِـظامِ، وذلك لا يَتُـمُّ إلاّ بوجُـوُدِ الإمـام.

فوجُـودُه مُقَرِّبٌ إلى الطريـقِ المُفْضي إلى الكَـمال.

ويـأمُـرُ بالـعَـدْل، ويَنْـهىٰ عن الـفَحْشـاء والمُنْكـر، فلا بُدّ من وجـوده، ما دام التكلـيف باقياً.

ويَجِـبُ أنْ يُؤمَنَ عليه مِثْلِ ما يُـؤمَنُ عـلىٰ النبيُّ صـلّى الله عليه وآله وسـلّم، من التَغْيير والتَبْـديلِ، فيكونُ «مَعْصُـوماً».

ويَجِـبُ أنْ يكـونَ أَعْـلَمَ أهْـلِ زمـانـه، فيـما يَتَعَلَّقُ بالمصـالحِ الدينـيّة والدُنْـيَويّةِ.

ونَعْـلَمُ أنّا لا نَعْـرِفُ مَنْ هذهِ صِفَـتُهُ إلاّ بإعْلامٍ مِـنْ قِبَـلِ اللهِ، وَهُـوَ:

إمّا أَنْ يُعْـلِمنا على لِسـانِ نَبـيّهِ، وهذا هُوَ «النَـصُّ».

وإمّا بِالعِـلْمِ المُعْجِزِ عَقِيْـبَ دَعْواهُ، عِنْدَ فَـقْدِ حُضُوْرِ النَبيّ صـلّى الله عليه وآلـه وسلّم.

وإذا ثَـبَـتَ هذا، فـالإمـامُ ـ علىٰ هذه الصفـاتِ، بَـعْـدَ نبـيّنا

صلّى الله عليه وآله وسلّم، بلا واسطةٍ ـ أميرُ المؤمنينَ عليٌّ عليه الصلاةُ والسلامُ.

لِأَنَّ النـاسَ ضَرْبـانِ:

أحـدُهما لا يُوجِبُ الإمامـةَ، وَهذا يُكَذِّبُهُ فِعْلُـهُ، واحْتياجُهُ إلى الإمـام.

والآخَـرُ يُوجِبُهـا.

والقـائِلُ بِوُجوبِها على ضَـرْبَيْنِ:

منهُـمْ مَنْ قالَ بِوُجوبِهـا شَرْعاً، وَهُوَ باطِـلٌ؛ لِأَنَّـهُ لو لَمْ يَرِد الشَـرْعُ لَعَلِمنا أنَّ الخَـلْقَ لا بُدَّ لهم من ناظِـمٍ يكونُ أَعْلَمَ مِنـهُم بِنَظْمِهم عـلى طريقٍ مُسْـتَقيمٍ.

ومَـنْ قالَ بِوُجُـوبِها عَقْلاً: يَعْتَبِـرُ الصِفاتِ الّتي ذَكَرْنـاها، وكُلُّ مَنْ أَثْبَـتَ الصِفاتِ لم يُثْبِـتْها إلاّ لأميـر المؤْمنينَ عليٍّ عليـه الصلاةُ والسـلامُ.

فالقـولُ بِوُجوب العِصْمـةِ، مَعَ إثْبـاتِها لِغَيْرِه، خُرُوْجٌ عن الإجْمـاع.

ولِأَنَّ الأَخْبـارَ المُتَواتِـرةَ ـ من طريـق الخاصَّـةِ والعامَّةِ ـ دَلَّتْ على تَنْصِيْـصِ النَبيّ عليه وآله السـلامُ، عَلَيْـهِ وعلى أولادِهِ.

والأَخْبـارُ المُتواتِرةُ تُفْـضِي إلى العِلْـمِ؛ إذا لَمْ تَكُـنْ عن تواطُؤٍ، ولا ما يَجْـرِي مَجْرىٰ التَواطُؤِ؛ من المُراسَـلةِ، وهذا لا يُمْـكِنُ في رُواة أَخْبـارِ النَصّ مَعَ تَباعُـدِ الدِيارِ، وَعَدَمِ مَعْـرِفَة أهْلِ كُلّ بَلَـدٍ لأهل بَلَدٍ آخـر؛ فعُلِمَ

أَنَّهُ لا جامِعَ لَهُم على نَقْلِ هَذِهِ الأخبارِ إلاّ صِدْقُها.

وبَعْدَهُ لِأَوْلادِهِ، إلى الثاني عَشَر عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ، والدليْلُ على إمامَتِهِ نَصُّ النبيّ عليه، ونَصُّ آبائِهِ، وقَوْلُهُم حُجَّةٌ.

ودليلُ وُجُودِهِ ـ على الجُمْلَةِ ـ هُوَ ما دَلَّ على أنّ الزمانَ ـ مَعَ بَقاءِ التكليفِ ـ لا يَجُوزُ أنْ يَخْلُو مِنْ إمامٍ مَعْصُومٍ هُوَ أعْلَمُ أهْلِ زَمانِهِ.

[سَبَبُ غَيْبَة الإمام الثاني عشر عجّلَ الله فرجه]

بَقِيَ علينا أنْ نُبيّنَ سَبَبَ غَيْبَتِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ، وهو السَبَبُ المُحْوِجُ للأنبياءِ إلى الغَيْبَةِ:

مثل هَرَبِ مُوسىٰ عليه السلامُ، الذي دَلَّ عليه القرآنُ، حَيْثُ قَالَ: ﴿... فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ...﴾ [الآية (٢١) من سورة الشعراء (٢٦)].

وهَرَب يُونُس عليه السلامُ.

ودُخُول[1] إبراهيمَ عليه السلام النارَ.

ودُخُول نَبِينا صلّى الله عليه وآله وسلّم الغارَ.

فإذا لم يُوْجِبْ هَرَبُ الأنْبِياءِ خَلَلًا في نُبُوَّتِهم، فَبِأنْ لا يُوْجِبَ هَرَبُ الإمامِ ـ مَعَ أنّ الأعْداءَ الآن أكْثَرُ ـ أوْلىٰ.

وأمّا طُوْلُ حَياتِهِ؛ فمِمّا لا يُتَعَجَّبُ مِنْه.

لِأَنَّ هذا الإنْكارَ: إمّا أنْ يكونَ ممّنْ يُثْبِتُ قُدْرَةَ الله، أو مِمَّنْ لا

---

(٢) في النسخة: ودخل.

يُثْبِتُها:

فمَنْ أثْبَتَها: إنْ شَكَّ في أَنّ اللهَ - تعالىٰ - قادِرٌ على إبْقائِهِ أحَداً، مَعَ أنّهُ قادِرٌ على جَميعِ المَقْدوراتِ؛ فَهُوَ كمَنْ شَكَّ في أنّ اللهَ - تعالى - عالِمٌ بجميعِ الجُزْئيّاتِ، مَعَ أنّهُ عالِمٌ بِجميعِ المَعْلُوماتِ.

وإنْ كانَ لا يُثْبِتُهُ قادِراً على ذلِكَ: فالكلامُ مَعَهُ لا يكونُ في الإمامة، والغَيْبَةِ، ولكنّهُ في كَوْنِهِ - تعالىٰ - قادِراً، ومِنْ ثَمَّ إلى هُنا بَوْنٌ بَعِيْدٌ.

فَعَلِمْنا أنّ ذلكَ غَيْرُ مُنْكَرٍ.

وإذا كانَ سَبَبُ الغَيْبةِ الخوفَ، واللهُ عالِمٌ بَجميعِ المعلومات؛ فَمَهْما عَلِمَ أنّ تلك العِلّةَ المُحْوِجةَ زالَتْ؛ أظْهَرَهُ.

فإنْ قُلْتَ: فاللهُ قادِرٌ على إزالةِ الخَوْفِ، فإذا لم يُزِلْهُ؛ فَهُوَ مُحْوِجُهُ إلى الغَيْبَةِ؟!

قُلْنا: إزالةُ عِلّةِ المكَلَّفِ في التَكْليف واجِبَةٌ، ولكنْ حَمْلُهُ على فِعْلِ التكليف بالقَهْرِ غير جائزٍ، فَضْلاً عَنْ أنْ يكونَ واجِباً، لأنَّهُ لو حَمَلَهُ على ذلِكَ بِالجَبْرِ؛ لزالَ التكليفُ، وبَطَلَ الثوابُ والعقابُ.

* * *

فَصْـلٌ
في الكلام في العَـدْلِ والوَعْدِ والوَعِيْدِ

الطاعَـةُ: فِعْلٌ يُعرّضُ العَبْـدَ لِعِوَضٍ مَعَ التَعْظـيمِ، ويُسـمّىٰ ذلِكَ العِوَضُ المقارِنُ «**ثَوابـاً**».

والمَعْصِيَـةُ: فِعْــلٌ يُفْضي إلى عِـوَضٍ يُقــارِنُ الاسْـتِخْفــافَ، ويُسـمّىٰ ذلِكَ «**عِـقاباً**».

والعَبْـدُ مَخْلُوقٌ على أنّـهُ يَقْدِرُ على اكْتِساب كِـلَي الطرفين، وإلى ذلِكَ أشـارَ بِـقَوْلِهِ تعالىٰ: ﴿وهَدَيْنـاهُ النَجْدَيْـنِ﴾ [الآية (١٠) من سـورة البلد (٩٠)] طريق الخَيْـرِ، وطريقِ الشَـرّ.

وَلَوْ لم يَقْـدِرْ على ذلِكَ؛ لَما أَمَـرَهُ اللهُ تعالىٰ ولا نَهاهُ، كما أنّهُ لم يأمُـرْهُ بِتَغْيير هَيْـئـاتِهِ، وألْوانِهِ، وأشـكالِهِ، التي لا يَقْـدِرُ الإنْسانُ على تَغْيِـيْرِها.

وإذا ثَبَتَ هـذا؛ فالعَبْـدُ مُعَـرَّضٌ بِالـطاعـاتِ والتكـاليـفِ العقليّةِ والشـرعيّةِ، لِعوضٍ مقارِنٍ للتعظـيم، وَهُوَ «**الثـوابُ**».

وهـذا هو الذي بَيَّـنّا أَنَّ العَبْدَ مَخْلُـوقٌ لَهُ، وَهُوَ أنّهُ خُـلِقَ لا لانْتفاعِ الخـالِقِ، بَلْ لانْتِفـاعِ الخَلْقِ.

وكلّمـا كانَ النَفْعُ أَجَـلَّ وَأجْمَلَ؛ دَلَّ عـلى أنّ فاعِلَـهُ أجْوَدُ وأكْمَـلُ.

وأجَـلُّ المنافعِ أنْ تكُـونَ دائِمةً، لا تَزُوْلُ.

ولَمّـا ثَبَتَ ـ قطعْاً ـ أنّ هذهِ الدارَ لَيْسَـتْ بِدارِ الخُلُودِ؛ ثَبَتَ أَنَّ دارَ الخُلُـودِ غَيْرُ هذِهِ، وَهِيَ دارُ الآخِـرَةِ.

فَعُلِـمَ أنَّ هُناكَ بَقـاءاً لا فناءَ مَعَـهُ، وعِلْمـاً لا جَهْلَ مَعَهُ، وَلَـذَّةً لا نَفْرَةَ مَعَهـا، وَعِـزّاً لا ذُلَّ مَعَهُ.

ولَمّـا لم تَصِلْ إلى تفاصيـل ما قلناهُ عُقُـولُ البَشَـرِ؛ شَرَحَهُ الشَـرْعُ بالجنَّةِ، والحُـوْرِ، والقُصُورِ، والأنْهارِ، والأشْـجار والأثْمـار.

وكلّ مَنْ فَـوَّتَ[1] [على] نَفْسه هـذه الدَرَجاتِ؛ بَـقي في دَرَكـاتِ الهَلاكِ، وَهِـيَ مُقابِـلاتُ ما قلنـاهُ، من الفنـاءِ، والجَهْلِ، والنَفْـرةِ، والـذُلّ.

وشَـرَحَ جَمِيْعَ ذلِـكَ السَـمْـعُ بالجَحيـم، والحميم، والعِقـاب، والعَذابِ الأليْم، والعَقـارِبِ، والحَيّـاتِ، والنِيْرانِ، واللّظـىٰ، أعاذَنا اللهُ ـ تعـالىٰ ـ مِنْها.

ولَـمّـا كانَ الـخَـلْقُ في بـابِ الـتَـكْليفِ علىٰ دَرَجتَـيْنِ: مُطِيْعٍ، وعـاصٍ؛ كانَ العَدْلُ أنْ يَبْـنِيَ دارَيْـنِ: جَنَّةٍ، ونـارٍ.

والمطيـعُ: إمّا أنْ يكونَ في الغـاية القُصْوىٰ، وَهُـوَ الذي يُطيْعُ ولا يَعْـصي، كالملائِـكةِ، والأنْبـياءِ، والأئِمَّةِ ـ على الصَحيح من المذهَبِ ـ.

وإمّا أَنْ يُطيْـعَ ويَعْصيَ، كسـائِرِ المُسْلِمِينَ، من المُجْـرِميْنَ.

وإمّا أنْ يَعْصـيَ ولا يُطِيْعَ، كالشَـياطِيْنِ، والكَفَـرةِ.

و[لَمّا] كانَـتِ الطاعَةُ ضَـرْبَيْنِ: عِلْميّ، وعَمَليّ؛ كـانَ العِوَضُ في

---

(١) كذا في النسخة، واستعمال باب التفعيل من «فات» غير فصيح، ولعل الاصل (فرّط) فلاحظ.

مَعْـرِضِها:

والعِلْمـيُّ دائِمٌ، كَمَعْـرِفَةِ اللهِ ـ تعالىٰ ـ ومَعْرِفَـةِ رَسُولِهِ، والأَئِمّـةِ، ومَعْرِفَةِ الشـرائعِ ؛ فثوابُهُ دائِـمٌ.

والعَمَلـيُّ مُنْقَطِعٌ، كالصـلاةِ والصَدَقةِ، فعِـوَضُهُ مُنْقَطِعٌ.

والمَعْصِيَـةُ ـ أيْضاً ـ ضَرْبانِ: اعْتِقـادِيّ، وعَمَليّ:

فالاعْتقاديّ عِقـابُه دائمٌ، كالشِـرْكِ باللهِ، وتكْذِيْبِ حُجَـجِ اللهِ من الأنْبِياء والأئِمّةِ.

والعمليّ عِقـابُهُ مُنْقَطِعٌ، كلَطْمَـةِ اليَتِـيْمِ، وَتركِ الصلاةِ، والزِنـا، والرِيـاء، وتَفاصيل ذلك ممّا أَوْرَدَهُ الشَـرْعُ.

[المعـاد وشـؤونه]

ولَمّـا كانَ لا بُـدّ من إيْصالِ الثوابِ والعِقـابِ إلى مُسْـتَحِقّهما، ولا يَصِحُّ ذلِكَ إلّا بِالحَشْـرِ والنَشْرِ؛ وَجَبَ الحَشْـرُ للعِبـادِ.

ولَمّا كانَ عَدْلُـهُ يَقْتَضي أنْ لا يُـؤاخِذَ أحَداً على غَفْلَـةٍ؛ فلا بُـدَّ من حِسـابٍ يُعْلِمهم اللهُ أن ذلِكَ جَـزاءُ أعْمـالِهم.

ولَمّـا كانَتْ الأعمْالُ تَتفاضَـلُ، ولا يُمْكِنُ مَعْرِفَـةُ ذلِكَ إلّا بِتَعْـديلٍ وتَسْويةٍ؛ فلا بُـدّ من المِيـزان.

ولا بُـدَّ مِنْ أنْ تكونَ مُثْبَـتَةً في كِتابٍ لِتَقْـرأ كلُّ نَفْسٍ كِتابَـها، كما قالَ: ﴿. . . كَفىٰ بِنَفْسِـكَ اليَـوْمَ عَلَيْكَ حَسِيْـباً . . .﴾ [الآية (١٤) من سورة الإسراء (١٧)] فالكتابُ حَـقٌّ.

وإذا ثَبَتَ بِالسَمْعِ أنّ القَبْرَ رَوْضَةٌ من رِياض الجَنّةِ، أَوْ حُفْرَةٌ من حُفَر النِيْرانِ؛ فلا بُدَّ من أنْ يُشْعَرَ ذلِكَ حتّى لا يكونَ عَبَثاً.

وإذا كانَ النبيُّ صادِقاً مُصَدَّقاً، وأخْبَرَ بِشَفاعَتِهِ للأُمّة؛ وَجَبَ تصديقُهُ؛ لأنّا صدّقناهُ على الجُمْلة، فمتى لَمْ نُصَدِّقْهُ في هذه القضيّة؛ بَطَلَ ما أثْبتناهُ ـ أوّلاً ـ من تَصْدِيقِهِ عليه وآله الصلاةُ والسلامُ.

ولَمّا كانَ الناسُ فَرِيْقَيْنِ: فَرِيقٍ في الجنّة، وفريقٍ في السَعِيْر؛ فلا بُدَّ من طَريقٍ لكلّ فَريقٍ، وذلِكَ هُوَ الصِراط، الذي وُصِفَ بأنّهُ أدَقُّ من الشَعْرِ.

[و] في هذه الدارِ لَهُ نَظيْرٌ، وهو الطريقةُ الوُسْطىٰ التي هِيَ واسِطَةٌ بَيْنَ الإفْراطِ والتَفْريطِ.

فمتى عَبَرَ السالِكُ هذا الصِراطَ ـ الذي هُوَ بَيْنَ التَفْريطِ والإفْراطِ ـ عَبَرَ ذلِكَ الصِراطَ، كالبَرْق الخاطِف.

ومتى كانَ هيهنا في الطريق عاثِراً[١] يكونُ هُناكَ كذلِكَ[٢].

كما قالَ النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: يَمُوتُ المَرْءُ علىٰ ما عاشَ عليه، ويُحْشَرُ على ما ماتَ عليه.

ثبّتَنا اللهُ تعالىٰ بالقَوْل الثابِتِ في الحياة الدُنيا وفي الآخِرَة، وأقامَنا على الصِراطِ المُسْتقيم، إنّهُ رَؤُوفٌ رَحِيْم.

---

(١) كان في النسخة: عابرًا.

(١) كان في النسخة: كذا.

الفهـارس العـامة :

١ ـ الآيات القرآنية .

٢ ـ الأحاديث الشريفة .

٣ ـ الأعلام (الأسماء والكنىٰ والألقاب، وأسماء الكتب والمدن) .

٤ ـ المصطلحات والألفاظ الخاصة .

٥ ـ المصادر والمراجع .

١ ـ الآيات القرآنية الكريمة

(حسب ترتيب السور وآياتها)

* * *

٢ ـ الأحاديث الشريفة
(حسب أطرافها)

الصفحة

* * *

٣ ـ الأعلام

(ويشمل أعلام الناس ؛ أسماء ، وكنى ، وألقاب)

(ثمّ أسماء الكتب)

(ثمّ أسماء البلدان)

١ ـ الأسماء

* * *

٢ ـ الكنىٰ

* * *

٣ـ الألقاب والأنساب

* * *

٤ ـ أسماء الكتب

* * *

٥ ـ أسماء المدن

* * *

٤ ـ المصطلحات والألفاظ الخاصة

* * *

٥ ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **أَمَلُ الآمِل في علماء جَبَل عامِل**، للحرّ العامليّ، الشيخ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤) تحقيق السيّد أحمد الحسيني ـ دار الكتاب الإسلامي ـ قم ١٤٠٢ هـ.

٢ ـ **الأنساب**، للسمعاني عبد الكريم بن محمد، أبي سعد (ت ٥٦٢)، طبعة مرجليوث ـ ليدن ١٩١٢.

٣ ـ **بُغْية الطلب في تاريخ حَلَب**، لابن العديم، الصاحب كمال الدين ابن أبي جرادة (ت ٦٦٠) حقّقه الدكتور سهيل زكّار ـ دمشق ١٤٠٩.

٤ ـ **تلخيص مجمع الآداب**، لابن الفُوطي البغدادي، تحقيق الدكتور مصطفى جواد ـ طبع المجمع العلمي بدمشق.

٥ ـ **الثقات العيون في سادس القرون**، (من طبقات أعلام الشيعة) للشيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق علي نقي المنزوي ـ بيروت ـ دار الكتاب العربي ـ ١٣٩٢.

٦ ـ **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، للشيخ آغا بزرك الطهراني، المولى محمد محسن ابن محمد رضا (ت ١٣٨٩) الطبعة الأُولى ـ النجف وطهران.

٧ ـ **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات**، للأُصفهاني، السيّد محمد باقر الخونساري (ت ١٣١٣) تحقيق أسد الله إسماعيليان ـ إنتشارات إسماعيليان ـ قم ١٣٩١.

٩ ـ **رياض العلماء وحياض الفضلاء**، للشيخ المولى عبدالله الأصفهاني الشهير بالأفندي، إعداد السيّد أحمد الحسيني ـ مطبعة الخيّام ـ قم ١٤٠١.

١٠ ـ **سفينة البحار**، للقمي، الشيخ عبّاس بن محمّد رضا (ت ١٣٥٩) دار المرتضى ـ بيروت.

١١ ـ **شهداء الفضيلة**، للأُميني، الشيخ عبد الحسين بن أحمد (ت ١٣٩٠) الطبعة الأُولى ـ النجف، أعادته دار الشهاب ـ قم.

١٢ ـ **فهرس الفهارس والأثبات**، للكتّاني، عبد الحيّ المغربي، حقّقه وفهرسه الدكتور إحسان عباس ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

١٣ ـ **فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنِّفيهم**، للشيخ منتجب الدين علي بن عبيدالله أبي الحسن الرازي (ق ٥) تحقيق السيد عبد العزيز الطباطبائي ـ مطبعة الخيّام ـ قم ١٤٠٤.

١٤ ـ **فهرست كتابخانهٔ مركزي دانشگاه تهران**، لمحمد تقي دانش پژوه، طهران ١٣٤٠ هجري شمسي.

١٥ ـ **الفوائد الرضوية**، للقمي، الشيخ عبّاس بن محمد رضا (ت ١٣٥٩).

١٤ ـ **لسان العرب**، لابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرّم الأنصاري (ت ٧١١) طبع بولاق.

١٦ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر العسقلاني ـ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدرآباد ـ الهند ـ أعادته مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

١٧ ـ **مجلّة معهد المخطوطات العربية**، تصدر من المعهد في القاهرة، السنة ١٣٧٦.

١٨ ـ **سعد السعود**، للسيّد علي بن موسىٰ بن جعفر الحلّي ابن طاوس (ت ٦٦٤) المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٦٩.

١٩ ـ **أمالي الطوسي**، للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠) الطبعة الحديثة ـ مؤسّسة البعثة ـ قم ١٤١٤ هـ.

٢٠ ـ **فتح الأبواب**، في الاستخارات، للسيّد ابن طاوس علي بن موسىٰ بن جعفر الحلّي (ت ٦٦٤) تحقيق حامد الخفّاف ـ مؤسّسة آل البيت عليهم‌السلام لإحياء التراث ـ قم.

٢١ ـ **اليقين**، للسيّد ابن طاوس (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري ـ ط دار العلوم ـ بيروت ١٤١٠ هـ.

٦ ـ فهرس المحتوىٰ



«**تراثنا**» نشرة فصلية تُصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، وهي تُعنى بشؤون التراث والمخطوطات. ومن محتوياتها الثابتة باب «**من ذخائر التراث**»، وفيه يُنشر مخطوط صغير بعد تحقيقه. هذه الكتب والرسائل المخطوطة المحققة توزعت مواضيعها على شتى أصناف المعرفة من علوم: الفقه، والأصول، والحديث، والرجال، والتفسير واللغة والأدب، والأنساب، والتاريخ، والبلاغة وغيرها.

ارتأينا استلال هذه الذخائر من نشرة «**تراثنا**» وطباعتها بشكل مستقل تعميماً للفائدة، فكان مشروع «**سلسلة ذخائر تراثنا**» الذي نأمل أن يُساهم في تعميق الوعي الثقافي بأهمية التراث ودوره في حفظ أصالة الأمة، وتثبيت مقوماتها الحضارية.

www.alalbayt.org.lb